

Distr.: General
12 December 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والستون

6-17 آذار/مارس 2023

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة
الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعنونة
”المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين“

الجوانب المعيارية من عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين
وتمكين المرأة

موجز

يقدم هذا التقرير، الذي أعد عملاً بقرار الجمعية العامة 289/64 موجزًا للجوانب المعيارية للعمل الذي اضطلعت به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في عام 2022، من خلال الدعم الفني الذي قدمته للعمليات الحكومية الدولية. ويبرز التقرير أيضًا مساهمة الهيئة في تنفيذ التوجيهات السياساتية المقدمة من لجنة وضع المرأة، بما في ذلك أمثلة على الأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مناطق مختلفة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

- 1 - في عام 2022، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) دعم الدول الأعضاء في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بأساليب منها إجراء بحوث وتحليل السياسات وتقديم توصيات في تقارير الأمين العام. وأولت الهيئة أولوية عليا للأنشطة المتعلقة بتوفير التوجيه السياسي والبيانات والأدلة والمعارف.
- 2 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل على تعزيز القواعد والمعايير العالمية في سياق الأزمات المتعددة والمتراصة الناجمة عن عوامل مثل النزاعات الجيوسياسية وتغير المناخ والتدهور البيئي، وكذلك على معالجة الآثار غير المتناسبة التي تواجهها النساء والفتيات نتيجة لذلك. وإضافة إلى ذلك، واصلت الهيئة قيادة ودعم الجهود الرامية إلى التعافي الشامل والفعال والمراعي للمنظور الجنساني من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كخطوة حاسمة نحو التخفيف من الآثار السلبية للجائحة على حياة النساء والفتيات ونحو ضمان دورهن الكامل في تشكيل الاستجابات لمواجهة الصدمات المقبلة.
- 3 - وظل تقديم الدعم الفني إلى لجنة وضع المرأة والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان وسائر الهيئات الحكومية الدولية يمثل سمة أساسية للجوانب المعيارية من عمل الهيئة. ويهدف تعزيز إدماج المنظور الجنساني في أعمال ونتائج تلك الهيئات، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التركيز على أوجه التآزر في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإحراز تقدم صوب تحقيق التنمية المستدامة، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، والعمل المناخي.
- 4 - وتساهم الجوانب المعيارية من عمل الهيئة في التعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو مراعي للمنظور الجنساني وهي تتماشى مع تقرير الأمين العام المعنون "خطةنا المشتركة" (A/75/982). وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاضطلاع بعملها في سياق أزمات متعددة، بما في ذلك من خلال إنشاء شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وضمان عدم ترك النساء والفتيات خلف الركب، ولا سيما اللاتي يواجهن أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز، أو زيادة تعرضهن لمزيد من التهميش.
- 5 - وقد أعترف رسمياً بالجهود الطويلة الأمد التي تبذلها الهيئة لضمان إعطاء الأولوية للنساء والفتيات في صميم العمل الإنساني عندما أصبحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عضواً كامل العضوية في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

ثانياً - المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

ألف - لجنة وضع المرأة

- 6 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها الأمانة الفنية للجنة وضع المرأة، تقديم الدعم إلى اللجنة في أداء الدور المنوط بها باعتبارها الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية لتقرير السياسات التي تقوم بوضع المعايير العالمية وصياغة التوصيات السياساتية من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة لهن في جميع أنحاء العالم. ودعمت الوثائق التي أعدتها هيئة

الأمم المتحدة للمرأة للدورة السادسة والستين حلقات الحوار الوزارية والحوارات التفاعلية الرفيعة المستوى وحلقات النقاش التي عقدها الخبراء، بما في ذلك بشأن الموضوع ذي الأولوية وموضوع الاستعراض.

7 - واستندت الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الموضوع ذي الأولوية المعنون "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في سياق السياسات والبرامج المتعلقة بتغير المناخ والبيئة والحد من مخاطر الكوارث" (انظر E/2022/27-E/CN.6/2022/16) إلى تقرير الأمين العام عن الموضوع نفسه (E/CN.6/2022/3). وفي الاستنتاجات المتفق عليها، أُقر مع القلق بالآثار غير المتناسبة لتغير المناخ والتدهور البيئي والكوارث على جميع النساء والفتيات، وتم التشديد على دور النساء والفتيات بوصفهن عوامل للتغيير. وشملت التوصيات المتعلقة باتخاذ إجراءات ما يلي: تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والتنظيمية؛ وإدماج منظور جنساني في مراحل تصميم وتمويل وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج المتعلقة بتغير المناخ والحد من المخاطر البيئية والكوارث؛ وتوسيع نطاق التمويل المراعي للمنظور الجنساني من خلال توسيع نطاق نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتعبئة الموارد المالية من جميع المصادر؛ وتعزيز الإحصاءات والبيانات الجنسانية المصنفة حسب نوع الجنس؛ وتعزيز انتقال عادل ومراع للمنظور الجنساني؛

8 - وتضمن تقرير الأمين العام عن موضوع الاستعراض (E/CN.6/2022/4) تحديد اتجاهات التنفيذ بالاستناد إلى المعلومات الواردة من 60 دولة عضوا، بما في ذلك ما اتخذته من إجراءات، في المجالات التالية: تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية؛ وتعزيز التعليم والتدريب وتنمية المهارات؛ وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة؛ ومعالجة ارتفاع معدل انخراط العاملات في قطاع العمل غير الرسمي وتزايد تنقلهن؛ وإدارة التغيير التكنولوجي والرقمي لغرض تمكين النساء اقتصاديا؛ وتعزيز صوت النساء الجماعي وانخراطهن في القيادة وصنع القرار؛ وتعزيز دور القطاع الخاص في التمكين الاقتصادي للنساء. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى اللجنة في استعراضها للتقدم المحرز في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدت في الدورة الستين بشأن موضوع "التمكين الاقتصادي للمرأة في عالم العمل المتغير". وقدمت دول مجموعها 12 دولة عضوا، على أساس طوعي، معلومات عما أحرزته من تقدم وما استفادته من دروس وما اعترضها من تحديات، وحددت أفضل الممارسات الكفيلة بتسريع وتيرة التنفيذ.

9 - وأعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقرير الأمين العام عن المرأة والطفلة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (E/CN.6/2022/7)، الذي يقدم أفكارا حول الأدلة والمساهمات الحديثة العهد المقدمة من 38 دولة عضوا وتسعة كيانات تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بالتقدم المحرز في الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية فيما يتصل بالنساء والفتيات في العقد الماضي، فضلا عن مجالات الاهتمام الحاسمة، بما في ذلك تحديات فيروس نقص المناعة البشرية التي تواجهها الشابات والفتيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقدمت الهيئة أيضا دعما في مجال السياسات للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تحضيرا للدورة السادسة والستين للجنة، مما أسفر عن إعادة تأكيد الدول الأعضاء بالإجماع لقرار لجنة وضع المرأة 2/60 بشأن المرأة والطفلة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. فضلا عن ذلك، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تصميم وإطلاق نموذج الرقابة المراعي للمنظور

الجنساني⁽¹⁾ في المنطقة لرصد تنفيذ القرار 2/60 وتتبع تنفيذ التزامات الدول الأعضاء، وكانت موزامبيق أول بلد يضع النموذج في سياقه.

10 - وفي إطار التحضير للدورة السادسة والستين للجنة، تعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الشركاء في تنظيم مشاورات إقليمية في أفريقيا، والدول العربية، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن مشاورات على الصعيد دون الإقليمي في أوروبا وآسيا الوسطى، لتحديد الأولويات وتيسير تبادل الممارسات الجيدة. وعلى الصعيد العالمي، عقدت الهيئة في تشرين الأول/أكتوبر 2021 اجتماعا لفريق خبراء حول الموضوع ذي الأولوية، حيث درس السياق الحالي، وحدد التحديات الرئيسية وقدم توصيات محددة ركزت على مختلف المسائل ذات الصلة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في سياق السياسات والبرامج المتعلقة بتغير المناخ والبيئة والحد من مخاطر الكوارث.

11 - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في إطار دورها الحفاز من أجل تعزيز أوجه التآزر والاتساق مع اللجان الفنية الأخرى فيما يتعلق بتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، مشاركة رئيسة لجنة وضع المرأة في الاجتماع الإداري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2022، فضلا عن الجهود المتعلقة بالاستعراض الجاري للهيئات الفرعية التابعة للمجلس على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 290/75 ألف. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، شاركت الرئيسة في مناقشة مواضيعية حول تنفيذ إعلان كيوتو بشأن النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، عقدتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لتعزيز أوجه التآزر بين ولايتي اللجنتين.

باء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة

12 - أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التقرير السنوي للأمين العام عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (E/2022/62)، وذلك بمساهمات من مختلف أنحاء المنظومة. ويشمل التقرير التقدم المحرز في عام 2021 في مجال المساءلة عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني من قبل كيانات منظومة الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وفقا لقياسه باستخدام مؤشرات خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (المرحلة الثانية من خطة العمل على نطاق المنظومة)، وسجل أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية المتعلق بالمساواة بين الجنسين في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة. وتقدم الهيئة الدعم التقني للكيانات والأفرقة القطرية في تنفيذ المرحلة الثانية من خطة العمل على نطاق المنظومة. وفي عام 2021، أبلغ ما مجموعه 71 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة (بزيادة كيان واحد عن عام 2020) عن التقدم المحرز في ضوء المؤشرات الـ 17 للمرحلة الثانية من خطة العمل على نطاق المنظومة، مع ما مجموعه 64 في المائة من جميع التقديرات التي تدرج في فئة "يفي بالمتطلبات" أو "يتجاوز المتطلبات".

13 - وسجل ما مجموعه 57 كيانا معظم نتائجها المتعلقة بالمنظور الجنساني في إطار الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (بزيادة 5 كيانات عن عام 2020) بينما عمل العديد منها عند تقاطع المساواة بين

(1) انظر www.sadcpf.org/index.php/en/documents/gender-responsive-oversight-model/1-documents/76-gender-responsive-oversight-model/gender-responsive-oversight-model-summary-booklet

الجنسين والأهداف الأخرى. وفي إطار الهدف 5، أُبْلِغَ عن تعاون كبير بين الوكالات بشأن الغاية 5-2، المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات، وهو مجال خُصص له نداء متزامن إلى العمل من أجل مكافحة "الجائحة الموازية"، بما في ذلك في المجال الرقمي.

14 - واضطلع عدد أكبر بكثير من الأفرقة القطرية (61 فريقاً في عام 2021 مقارنة بـ 38 فريقاً في عام 2020) بعملية سجل أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية المتعلق بالمساواة بين الجنسين في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة، حيث أعد 29 فريقاً منها تقارير شاملة، صُمِّمَت على نحو يتماشى مع مرحلة التخطيط لإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وأعد 32 فريقاً تقارير مرحلية سنوية.

15 - وعلى غرار ما كان عليه الأمر في السنوات السابقة، يفيد تحليل التقارير الشاملة بأن الأداء لا يزال الأقوى في مجال التعاون والمشاركة مع الحكومات، والأضعف في مجال تخصيص الموارد وتتبعها، على الرغم من استبانة بعض التقدم. ويفيد التحليل أيضاً بأنه، للمرة الأولى خلال الفترة من عام 2018 إلى عام 2021، قد تجاوز فريق قطري واحد الهدف المالي المحدد لتكافؤ الجنسين.

16 - وأشارت التقارير المرحلية السنوية التي قدمها 32 فريقاً قطرياً إلى تحسن الأداء فيما يتعلق بـ 9 من مؤشرات الأداء الـ 15، ولا سيما الرصد والتقييم، وتنمية القدرات، وإدماج التحليل الجنساني في التحليل القطري المشترك.

17 - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم الفني إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بقراره 18/2022 الخاص بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها. ويصادف عام 2022 الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار أول مرة، ويتضمن القرار توصية جديدة بأن تحتفظ كيانات الأمم المتحدة بتركيز قوي مشفوع بالموارد على مسائل المساواة بين الجنسين وأن تضمن قدرة الوحدات المعنية بالمساواة بين الجنسين على القيام بذلك مع تزويدها بموارد وخبرات محددة ومكرسة للغرض. ويتضمن أيضاً توصية تدعو إلى اتخاذ إجراءات أكثر توجهاً نحو تحقيق النتائج للتصدي للتحرش الجنسي في أماكن العمل في منظومة الأمم المتحدة.

جيم - الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين

18 - واصلت مبادرة جيل المساواة التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة تطوير نموذج شراكات أصحاب المصلحة المتعددين لتسريع العمل والمساءلة بشأن المساواة بين الجنسين، مع زيادة عدد الالتزامات عبر تحالفات العمل الستة بأكثر من الضعف، من 1 000 إلى 2 500، منذ انعقاد منتدى جيل المساواة في باريس، في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2021. واتخذت خطوات هامة فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة بشأن التعهدات. ووضِعَ إطار للمساءلة من خلال عملية صياغة تعاونية وواسعة النطاق استرشدت بـ 13 مشاوراً مع أصحاب المصلحة، وفريق عامل تألف من أصحاب المصلحة المتعددين، ومشاوراً عامة عبر الإنترنت جُمعت فيها 273 مساهمة من جميع القطاعات. وأطلقت لوحة لمراقبة الالتزامات⁽²⁾ في الدورة السادسة والستين للجنة، مما جعل جميع الالتزامات بارزة للعيان وقابلة للبحث. واستُهل تقرير المساءلة الأول، إلى جانب منصة للمساءلة عبر الإنترنت، في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، على نحو يوضح

(2) انظر <https://dashboard.commitments.generationequality.org/>

التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف إطار المساواة. وكشف التقرير، الذي استند إلى دراسة استقصائية عن تنفيذ الالتزامات، أن زهاء 80 في المائة من مقدمي الالتزامات الذين قاموا بالإبلاغ ينفذون تعهداتهم بالفعل. وأشار التقرير أيضا إلى أن مبادرة جيل المساواة تحفز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين: 22 في المائة من الالتزامات كانت مشتركة، و 51 في المائة أسفرت عن شراكات جديدة يدفعها جيل المساواة. وكان من بينها التحالف العالمي من أجل الرعاية، في إطار ائتلاف العمل المعني بالعدالة والحقوق الاقتصادية، وتحالف الحركات النسوية، في إطار ائتلاف العمل للحركات والقيادة النسوية. وأطلقت مجموعة القيادة لأصحاب المصلحة المتعددين لتقديم المشورة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن جدول أعمال جيل المساواة وضمان بقاء قيادة أصحاب المصلحة المتعددين في صميم المبادرة. وستتيح نقطة الوسط لمبادرة جيل المساواة - المقرر تنظيمها في خريف عام 2023، بالتزامن مع نقطة الوسط لكل من مبادرة جيل المساواة وخطة عام 2030 - فرصة لزيادة تعزيز المساواة، وتوسيع نطاق قوة الدفع والشراكات عبر القطاعات، والإعلان عن التزامات جديدة تحويلية حيثما تشتد الحاجة إليها.

ثالثا - التنمية المستدامة

ألف - متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها

19 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعمها المكثف للمتابعة والاستعراض العالميين لخطة عام 2030. وساهمت الهيئة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وساعدت الحكومات على إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية من خلال دعم إدماج المنظور الجنساني. وشاركت الهيئة أيضا في المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، حيث وضعت مسائل المساواة بين الجنسين في صميم المناقشات.

20 - وتمثل مجال رئيسي آخر من مجالات تركيز الهيئة في إسهامها في الأعمال التحضيرية الفنية للمنتدى وفي المناقشات التي جرت أثناء الدورة. وقدمت الهيئة الخبرة والأدلة والمدخلات الفنية في مجال السياسات في المشاورات التي نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للتحضير للاستعراضات المواضيعية. وعقدت الهيئة، بالتعاون مع الإدارة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، اجتماعا لفريق خبراء⁽³⁾ بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 5، أسفر عن مجموعة من التوصيات بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المجالات التالية: اقتصاد الرعاية والحماية الاجتماعية والنظم الصحية؛ وتطوير التكنولوجيا والبنية الأساسية؛ والتمويل والتجارة على الصعيدين المحلي والدولي؛ وتغير المناخ والتنوع البيولوجي؛ والعنف ضد المرأة والفتاة.

21 - ونظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مناسبات جانبية ومختبرات استعراض وطنية طوعية، وقدمت مساهمات فيها، بشأن التقييمات التي تقودها البلدان، وكذلك بشأن حقوق الإنسان في الاستعراضات الوطنية الطوعية. وإضافة إلى ذلك، نظمت الهيئة دورة تعليمية في إطار أهداف التنمية المستدامة بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وقياس التقدم المحرز.

(3) انظر <https://sdgs.un.org/sites/default/files/2022-05/HLPF%20EGM%20SDG%205%20Summary> انظر 2018.5.22.pdf.

22 - وخلال المفاوضات بشأن الإعلان الوزاري (E/HLS/2022/1)، قَدّمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مدخلات موضوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات باعتبارها مسألة جامعة في جميع أهداف التنمية المستدامة الخاضعة للاستعراض.

23 - وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتحليل الاستعراضات الوطنية الطوعية فيما يتعلق بمراعاتها للمنظور الجنساني. ويُعتبر أن الاستعراض الوطني الطوعي يشمل منظورا جنسانيا إذا ذُكرت السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في أكثر من 30 في المائة من فروع العدد الإجمالي للأهداف التي يتناولها التقرير المعني. وفي معظم الحالات، تتضمن إشارات موضوعية إلى منع العنف ضد المرأة والفتاة والقضاء عليه، وعناصر نظم الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني، وتدابير لمعالجة الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي، والجهود المبذولة لتنفيذ الميزة المراعية للمنظور الجنساني وتعزيز الإحصاءات الجنسانية. وأظهر التحليل المقارن أن 62 في المائة من الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2022 قد أدمجت منظورا جنسانيا قويا، مقارنة بـ 49 في المائة في عام 2021. وإضافة إلى ذلك، تضمنت 90 في المائة من التقارير فرعا عن الهدف 5، مقارنة بنسبة 78 في المائة في عام 2021.

24 - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقريرا⁽⁴⁾، أُعد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، خلال مناسبة ضمت أيضا منظمة العمل الدولية وشركاء من المجتمع المدني. وفي التقرير، الذي استند إلى مجموعة بيانات عالمية فريدة ضمت ما يقرب من 5 000 تدبير اتخذها 226 بلدا وإقليما استجابة لكوفيد-19، وجد أنه بشكل عام، في الاستجابات الحكومية، لم يجر إيلاء اهتمام كاف للديناميات الجنسانية. فعلى سبيل المثال، من بين أكثر من 3 000 تدبير يتعلق بكوفيد-19 فيما يتصل بالحماية الاجتماعية والوظائف، لم يستهدف سوى 12 في المائة منها الأمن الاقتصادي للمرأة و 7 في المائة فقط دعمت الرعاية غير المدفوعة الأجر. وبالمثل، مع اشتداد العنف ضد النساء والفتيات في سياق الحجر الصحي وعمليات الإغلاق، اتخذ 163 بلدا تدبيرا واحدا على الأقل لتكثيف تقديم الخدمات في استجابتها، لكن 55 بلدا فقط عممت الجهود الرامية إلى التصدي للعنف ضد النساء والفتيات في خططها الأوسع نطاقا للتصدي لكوفيد-19. فضلا عن ذلك، فوتت معظم فرق العمل الحكومية المعنية بكوفيد-19 فرصة إشراك النساء على نحو مُجدٍ، حيث لم يحقّق سوى 7 في المائة منها التكافؤ بين الجنسين. وعلى الرغم من هذه التحديات، قدم التقرير تحليلا لحالات الابتكار والتعلم التي تحمل دروسا مهمة لصنع سياسات مراعية للمنظور الجنساني في أوقات الأزمات. فعلى سبيل المثال، وفرت الحركات النسوية ومنظمات حقوق المرأة نظاما للإنذار المبكر فيما يتعلق بالآثار الجنسانية للجائحة، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة والفتاة، مما يؤكد الحاجة إلى المزيد من التمويل والدعم. وشدد التقرير أيضا على ضرورة تعزيز نظم الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني لزيادة القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية.

25 - وأسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إنتاج بيانات جديدة لتحسين الرصد العالمي للأهداف من منظور جنساني. وقد دعم برنامج "للمرأة حساب" (Women Count) 73 بلدا لتحسين إنتاج واستخدام

(4) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women) and United Nations Development Programme (UNDP), *Government Responses to COVID-19: Lessons on Gender Equality for a World in Turmoil* (2022).

البيانات الجنسانية لرصد الأهداف وتوجيه التدخلات السياساتية التي تؤدي إلى حياة أفضل للنساء والفتيات. واستخدمت بيانات جديدة عن التمكين الاقتصادي للمرأة للاسترشاد بها في تصميم سياسات وخطط الرعاية لمعالجة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة في بنغلاديش وكولومبيا وكينيا، في حين حفزت بيانات محسنة عن العنف ضد المرأة جهود الدعوة والتغيير القانوني في ألبانيا وأوغندا وجورجيا والمغرب. كما أن **الشراكات الحفازة** مع وكالات الأمم المتحدة وشركائها، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والبنك الدولي، قد حفّزت أيضا العمل على إعادة معالجة الدراسات الاستقصائية الواسعة النطاق وسد الثغرات في البيانات الجنسانية في المجالات الرئيسية، بما في ذلك الفقر، والصلة بين المسائل الجنسانية والبيئة، وملكية الأصول⁽⁵⁾.

26 - وعلى غرار السنوات السابقة، ساهمت الهيئة في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2022/55)، حيث قامت بتنسيق جهود الوكالات لجمع المعلومات المتعلقة بالهدف 5، وأسهمت بالبيانات والإحصاءات ذات الصلة المتعلقة بالمؤشرات التي تتولى الهيئة قيادتها أو تشارك في قيادتها. ونتيجة لجهود جمع البيانات التي تبذلها الهيئة، يتوافر حاليا مزيد من البيانات لرصد الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، ووصل أكثر من ثلثي البلدان التي تُحظى بدعم من برنامج "للمرأة حساب" التابع للهيئة⁽⁶⁾، إلى نسبة 50 في المائة على الأقل من حيث توافر البيانات الجنسانية اللازمة لرصد الأهداف.

27 - وأصدرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التقرير السنوي المعنون "التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: لمحة جنسانية لعام 2022"⁽⁷⁾. ويقدم التقرير أحدث الأدلة بشأن المساواة بين الجنسين في جميع الأهداف الـ 17، مشيرا إلى الطريق الطويل الذي ينتظرنا لتحقيق المساواة بين الجنسين. ولأول مرة، يتضمن التقرير توقعات تبين أنه، بالمعدل الحالي للتقدم، قد يستغرق الأمر 286 عاما أخرى لإزالة القوانين التمييزية وسد الثغرات السائدة في الحماية القانونية للمرأة، و 140 عاما لتمثيل المرأة على قدم المساواة في مناصب السلطة والقيادة في مكان العمل، و 40 عاما على الأقل لتحقيق التمثيل المتساوي في البرلمانات الوطنية. وللقضاء على زواج الأطفال بحلول عام 2030، يجب أن يكون التقدم أسرع 17 مرة من التقدم المحرز في العقد الماضي. كما تشير آلية تتبع الهدف 5 إلى أن 47 في المائة فقط من البيانات المطلوبة لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 5 متاحة حاليا، مما يجعل النساء والفتيات غير مرئيات فعليا ويؤخر صنع سياسات قائمة على الأدلة.

28 - وأيدت تجربة الهيئة حقيقة أن استخدام منهجيات جديدة لجمع البيانات الجنسانية أمر بالغ الأهمية لمجالات العمل الجديدة وفي حالات الأزمات والنزاعات. وفي سياق جائحة كوفيد-19، أسفرت استجابة الهيئة المبتكرة فيما يتعلق بالبيانات لإجراء استقصاءات تقييم جنساني سريعة في أكثر من 70 بلدا في جميع المناطق، بالتعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية والهيئات الحكومية والشركاء الدوليين، عن بيانات جديدة

(5) انظر https://data.unwomen.org/sites/default/files/documents/Publications/AR2021/Annual%20Report_2022_Final.pdf.

(6) انظر <https://data.unwomen.org/publications/final-annual-report-making-ever-woman-and-girl-count>.

(7) انظر https://data.unwomen.org/sites/default/files/documents/Publications/GenderSnapshot_2022.pdf.

تلقي الضوء على تأثير الجائحة على النساء والفتيات. وقد استُخدمت التقييمات الجنسانية السريعة لتوجيه استجابات السياسات والبرامج الوطنية لإعادة البناء على نحو أفضل⁽⁸⁾، وتشكيل الجهود الإنسانية المراعية للمنظور الجنساني في أعقاب زلزال في هايتي⁽⁹⁾، وتنسيق الاستجابة لحركة اللاجئين الأوكرانيين في أوروبا الشرقية⁽¹⁰⁾، وتوسيع برنامج بدل دعم الدخل المتعلق بكوفيد-19 للعمال غير الرسميين في ملديف⁽¹¹⁾، وتوجيه برنامج لبناء القدرة على الصمود للأسر والفئات الضعيفة في السنغال⁽¹²⁾.

باء - التمكين الاقتصادي والاجتماعي

29 - وأصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتقديم الدعم إلى الجمعية العامة في نظرها في بنود جدول الأعمال الخاصة بالشؤون الجنسانية وتعزيز إدماج المنظور الجنساني في مجموعة من القرارات. كما ساعدت في عمليات أخرى وقدمت مدخلات للتقارير وورقات السياسات التي تغطي مجموعة واسعة من المواضيع المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

30 - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تنظيم الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في بوينس آيرس في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وأسفرت الدورة عن اعتماد التزام بوينس آيرس، الذي وضعت فيه الدول الأعضاء المشاركة خريطة طريق لإنشاء وتعزيز نظم وسياسات رعاية مراعية للمنظور الجنساني من شأنها أن تسهم في الاعتراف بعبء الرعاية غير المتناسب الذي يقع على عاتق النساء والفتيات وإعادة توزيعه وتقليله.

31 - وأعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، للدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، تقارير متعددة من تقارير الأمين العام. وفي التقرير المتعلق بتكثيف الجهود من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات (A/77/302)، أبرزت الحاجة الملحة إلى معالجة المشكلة في السياقات الرقمية. وحدد التقرير الفئات المعرضة للخطر والثغرات والتحديات في هذا الصدد، وقُدِّمت توصيات للعمل المستقبلي. وفي التقرير المتعلق بالاتجار بالنساء والفتيات: الأزمات كعامل مضاعف للمخاطر (A/77/292)، أُقر بأن تزايد عملية الرقمنة والأثر الاقتصادي لكوفيد-19 قد عرضا النساء والفتيات لخطر تعرضهن لاستنطاق المتهربين بالبشر واستغلالهن بقدر أكبر. وفي التقرير المتعلق بتكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (A/77/312)، يلاحظ أن الانخفاض في انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لا يمضي بالسرعة الكافية لمواكبة الزيادة في النمو السكاني في البلدان التي تحدث فيها هذه

(8) انظر https://data.unwomen.org/sites/default/files/documents/Publications/AR2021/Annual%20Report_2022_Final.pdf

(9) انظر <https://data.unwomen.org/features/rapid-gender-analysis-haiti-reveals-earthquake-related-impacts-women-and-girls>

(10) انظر <https://data.unwomen.org/features/collecting-data-and-analysis-how-war-ukraine-impacting-women-and-girls>

(11) انظر <https://data.unwomen.org/features/maldives-survey-findings-influence-covid-19-response>

(12) انظر <https://data.unwomen.org/features/senegal-rga-results-spur-new-programme-support-vulnerable-women-while-increasing-knowledge>

الممارسة، ولا سيما في السياقات الإنسانية وغيرها من سياقات الطوارئ، حيث تتعاظم أوجه ضعف النساء والفتيات. ويقدم التقرير المتعلق بدور المرأة في التنمية (A/77/243) استعراضاً للأدلة والاتجاهات العالمية، والتدابير التي اتخذتها الحكومات، والدعم المقدم من كيانات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر على نحو مراعي للمنظور الجنساني؛ وسياسات الحماية الاجتماعية وسوق العمل؛ وعمل المرأة وحقوق الإنسان للمرأة وإنهاء التمييز الجنساني؛ وريادة المرأة للأعمال؛ والرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعي الأجر للنساء والفتيات وأعمال الرعاية المدفوعة الأجر للمرأة؛ والعنف الجنساني والتحرش الجنسي؛ وحصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية؛ والحق في التعليم طوال دورة الحياة. ويسلط الضوء على تأثير جائحة كوفيد-19 على التمكين الاقتصادي للمرأة ويتضمن سلسلة من التوصيات السياساتية.

32 - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مكتب رئيس الجمعية العامة في إطلاق منصة الجمعية للقيادات النسائية تحت شعار "الحلول التحويلية التي تقدمها القيادات النسائية لمواجهة تحديات اليوم المترابطة".

33 - وساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التقييم المشترك لعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يسعى للقضاء على العنف ضد المرأة والفتيات والتصدي له⁽¹³⁾. وفي التقييم، يلاحظ مع القلق أنه لم يول اهتمام كاف للنهج التحويلية الجنسانية للتصدي للجائحتين التوأمين المتمثلتين في العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملية استجابة إدارية تطلعية لوضع التوصيات الرئيسية الواردة في التقييم نيابة عن برنامج الأمم المتحدة المشترك.

جيم - حماية البيئة والحد من مخاطر الكوارث

34 - في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، سلطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء على المساواة بين الجنسين واضطلاع النساء والفتيات بدور قيادي في سياق العمل المناخي والتصدي لتغير المناخ، بسبل منها تقديم الدعم الفني للأطراف أثناء المفاوضات بشأن مشروع القرار المتعلق بالمسائل الجنسانية وتغير المناخ والاستعراض الوسيط لبرنامج عمل ليما المعزز بشأن المسائل الجنسانية وخطة عمله بشأن المسائل الجنسانية ومن خلال مشاركتها في عدد من المناسبات الرفيعة المستوى ومناسبات أخرى. ونتيجة لذلك، تتضمن خطة العمل المنقحة للمسائل الجنسانية اقتراحاً لنشاط جديد، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لتيسير الحوار بين مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالمسائل الجنسانية وتغير المناخ وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة بشأن كيفية مساهمة عملهم في تحقيق أهداف الخطة. وشاركت الهيئة في الجلستين الافتتاحية والختامية ليوم الشؤون الجنسانية، خلال مناسبة رفيعة المستوى نظمتها رئاسة مؤتمر الأطراف لإطلاق مبادرة المرأة الأفريقية المتعلقة بأولويات التكيف مع تغير المناخ. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مداخلات في الجلسات طوال اليوم المواضيعي بشأن التمويل فيما يتعلق بالانتقال الأخضر المراعي للمنظور الجنساني. كما شاركت الهيئة في مناسبات على مدار أسبوعين، تناولت الروابط بين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والعمل المناخي من منظور المنطقة العربية.

(13) انظر www.unaids.org/sites/default/files/media_asset/PCB49_Evaluation_CRP1.pdf

35 - وشاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العمل الجاري لوضع الصيغة النهائية للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، وشاركت في الاجتماعات الثالث والرابع والخامس للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار، التي عقدت في جنيف ونيروبي، على التوالي. وقدمت الهيئة الدعم التقني للأطراف طوال المفاوضات لدعم وضع خطة عمل جنسانية وهدف قائم بذاته للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعاونت مع الشركاء في وضع مؤشرات وبيانات مراعية للمنظور الجنساني ومصنفة حسب نوع الجنس لإدراجها في رصد الإطار والمساءلة بشأنه.

36 - وفي مجال الحد من مخاطر الكوارث، دعمت الهيئة، من خلال البرنامج المتعلق بقدرة المرأة على مواجهة الكوارث⁽¹⁴⁾، أوجه تقدم هامة في مجالات المساواة بين الجنسين وقيادة المرأة في العمليات والآليات المعيارية للحد من مخاطر الكوارث والقدرة على تحمل تغير المناخ. وتضمن ذلك الدورة السادسة والستين للجنة وضع المرأة؛ ومنصات إقليمية⁽¹⁵⁾، من قبيل المؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ المعني للحد من مخاطر الكوارث⁽¹⁶⁾؛ والمنتدى العالمي السابع للحد من مخاطر الكوارث⁽¹⁷⁾. وإضافة إلى ذلك، تحدد آلية متابعة السياسات المتعلقة بقدرة المرأة على مواجهة الكوارث⁽¹⁸⁾ الآن 106 إطارا للسياسات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود والتي تشمل مجموعة واحدة على الأقل من الأشخاص المعرضين لمخاطر عالية. وتشمل 90 إطارا وطنيا في 78 بلدا و 16 إطارا إقليميا في خمس مناطق.

دال - تمويل التنمية المستدامة

37 - دأبت الهيئة على تأييد إدماج منظور جنساني في نتائج منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية منذ تأسيسه، عام 2016. ونتيجة لذلك، جرى، في جميع الوثائق الختامية للمنتدى من عام 2017 إلى عام 2022، بما في ذلك الوثيقة الأخيرة (E/FFDF/2022/3)، تناول المساواة بين الجنسين والاعتراف بأهميتها المركزية في التنمية المستدامة. وقد حددت النتائج صراحة خيارات السياسة العامة للنهوض بالمساواة بين الجنسين، بأساليب تشمل تقييم الأثر الجنساني لقرارات السياسات العامة والتمويل، وتنفيذ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، ومعالجة نقص تمثيل المرأة في اتخاذ القرارات. وفي سياق جائحة كوفيد-19، اعترفت الدول الأعضاء بزيادة العنف الجنساني والطلب المتزايد على الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي. ودعت صراحة إلى زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية الاجتماعية وفي اقتصاد الرعاية وإلى ضرورة تقليص حجم أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر وإعادة توزيع هذه الأنشطة والاعتراف بها.

38 - وتترأس هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الفريق العامل المعني بالمساواة الجنسانية التابع لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، منذ عام

(14) انظر <https://wrd.unwomen.org/womens-resilience-disasters-wrd-programme>

(15) انظر <https://wrd.unwomen.org/explore/library/regional-platforms-disaster-risk-reduction-2021-gender-related-outcomes>

(16) انظر <https://wrd.unwomen.org/explore/library/asia-pacific-ministerial-conference-drr-2022-gender-progress-report>

(17) انظر <https://wrd.unwomen.org/explore/library/2022-global-platform-drr-gender-progress-report>

(18) انظر <https://wrd.unwomen.org/policy-tracker>

2017. ودعمت الهيئة، من خلال وظيفتها التنسيقية، نمو الفريق العامل من 16 وكالة في عام 2017 إلى 24 وكالة في عام 2022. وشكلت المساهمات الجماعية للفريق العامل أساسا للمفاوضات الحكومية الدولية وعززت بفعالية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التقرير السنوي لفرقة العمل والتوصيات المتعلقة بالسياسات العالمية. ومن الناحية الكمية، زادت الإشارات إلى المساواة بين الجنسين أربعة أضعاف تقريبا، من 48 في عام 2017 إلى 175 في عام 2022. ومن الناحية الموضوعية، أدى ذلك إلى إجراء تحليل مفصل للمساواة بين الجنسين في مجالات شملت التجارة، والسياسات المالية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والإدماج الرقمي والمالي، والبيانات والإحصاءات. وفي تقرير عام 2022، تمت التوصية صراحة بأن تستخدم البلدان أنظمتها المالية لدعم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع التركيز على إدخال سياسات مراعية للمنظور الجنساني فيما يتعلق بالضرائب والنفقات، وقُدّمت توصيات تضمنت توسيع نطاق توفير خدمات الرعاية والبدلات الضريبية لرعاية الأطفال على نحو مباشر، وكذلك سياسات في القطاع العام مثل الإجازة العائلية لتعزيز المشاركة المتساوية في أعمال الرعاية.

رابعاً - حقوق الإنسان

39 - قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لعمل مجلس حقوق الإنسان خلال دوراته العادية وفيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل لتعزيز إدماج المنظور الجنساني. وساعدت الهيئة الدول الأعضاء على إعداد موجزات قطرية عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل الاستعراض الدوري الشامل؛ وقدمت مدخلات قائمة على الأدلة في عدة تقارير وحلقات نقاش وحوارات ومناسبات جانبية تتعلق بالإجراءات الخاصة؛ ودعمت مشاركة المنظمات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان في المناسبات التي تنظم في سياق دورات المجلس وغيرها من المداولات ذات الصلة المرتبطة بالإجراءات الخاصة.

40 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إجراء تحليل منهجي لإدماج المنظور الجنساني في قرارات مجلس حقوق الإنسان وتقديم الدعم التقني لتعزيز إدماج المنظور الجنساني في القرارات المتعلقة بمجموعة من المسائل، بما في ذلك قرار بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الرياضة، وجمع الإحصاءات والبيانات (قرار المجلس 12/49). وتتبع هيئة الأمم المتحدة للمرأة إدماج المنظور الجنساني في القرارات، مما أشار إلى أن النسبة المئوية للقرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا قد زادت، في المتوسط، من 71 في المائة في عام 2019 إلى 81 في المائة في عام 2022.

41 - ودعمت الهيئة، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع المناطق، بما في ذلك دعم الدول الأطراف في تقديم التقارير بموجب الاتفاقية وفي التحضير لإجراء حوار بناء مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دوراتها الحادية والثمانين والثانية والثمانين والثالثة والثمانين، المعقودة في شباط/فبراير وحزيران/يونيه وتشيرين الأول/أكتوبر 2022، على التوالي. وقدمت الهيئة الدعم لجميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد تقاريرها المقدمة إلى اللجنة، بسبل منها تنسيق عملية إعداد التقارير وقيادتها. وقدمت الهيئة الدعم للإصلاحات القانونية والسياسات الجديدة وفقا للاتفاقية وقدمت الدعم فيما يتعلق بإعداد التقارير الموازية لمنظمات

المجتمع المدني. وساعدت الهيئة اللجنة على إعداد توصية عامة جديدة بشأن حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية⁽¹⁹⁾، بأساليب شملت عقد مشاورة إقليمية في المكسيك مع نساء الشعوب الأصلية من 21 بلدا.

42 - وواصلت الهيئة معالجة التقاطع بين المسائل الجنسانية والهجرة في عمل الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وساهمت الهيئة في التقريرين المواضيعيين للمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين (A/77/189) والمقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال (A/77/170)، اللذين تناولوا الأبعاد الجنسانية للاتجار بالأشخاص في سياق تغير المناخ والتشرد والحد من مخاطر الكوارث. وشاركت الهيئة في تنظيم اجتماع لفريق خبراء بشأن حماية المدافعات عن حقوق الإنسان للنساء المعرضات للخطر في سياقات الهجرة مع المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين. وسلطت الهيئة الضوء على أهمية معالجة التقاطع بين المسائل الجنسانية والإعاقة، بما في ذلك من خلال إجراء حوار تفاعلي بشأن الذكاء الاصطناعي مع المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإجراء مناقشة تفاعلية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالإحصاءات وجمع البيانات بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ودعمت الهيئة أيضا إجراء ثلاث مشاورات للخبراء لتقديم مدخلات لتقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه فيما يتعلق بهذا العنف في سياق أزمة المناخ، بما في ذلك التدهور البيئي وما يتصل به من تدابير الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لها (A/77/136).

43 - ومن أجل التصدي للتمييز القانوني المستمر ضد المرأة، واصلت الهيئة العمل مع الشركاء على تنفيذ استراتيجية أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تسريع الإجراءات، المعنونة "المساواة في القانون للنساء والفتيات بحلول عام 2030". ومن خلال هذه الاستراتيجية، تم دعم 232 مبادرة للإصلاح التشريعي، منها 50 في المائة تعالج التمييز في القانون، واعتمدت 60 في المائة من القوانين التي عرضت على البرلمانات. وإضافة إلى ذلك، تلقت 46 708 نساء معونة قضائية، وقُدِّم الدعم إلى 68 481 جهة فاعلة رسمية وغير رسمية في مجال العدالة لتحسين قدرتها على إقامة العدل المراعي للمنظور الجنساني في مجتمعاتها المحلية.

44 - وواصلت الهيئة شراكتها مع مفوضية حقوق الإنسان ومع مبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة لنشر خبراء في الشؤون الجنسانية في التحقيقات التي أصدر مجلس حقوق الإنسان تكليفا بإجرائها، بما في ذلك تحقيقات في إثيوبيا وأفغانستان وأوكرانيا وبيلاروسيا وليبيا ونيكاراغوا في عام 2022. وفي عام 2022، نشرت الهيئة 16 خبيرا في تسعة تحقيقات لضمان وجود الخبرة دائما في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل في أفرقة التحقيق.

خامسا - السلام والأمن والعمل الإنساني

ألف - المرأة والسلام والأمن

45 - في عام 2022، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إحاطات إلى مجلس الأمن أربع مرات، مما عكس الجهود المبذولة لزيادة نسبة النساء اللاتي يقدمن إحاطات في المداولات وتعزيز نصوص الأحكام المتعلقة

(19) انظر www.ohchr.org/en/documents/general-comments-and-recommendations/general-recommendation-no39-2022-rights-indigenous.

بالمرأة والسلام والأمن فيما يتخذ من قرارات. وواصلت الهيئة، بوصفها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، تقديم الدعم الفني لأعضاء المجلس وكليات الأمم المتحدة. ومنذ إنشاء الفريق في عام 2016، ارتفعت النسبة المئوية لقرارات المجلس التي تتضمن نصوصاً محددة تتعلق بالمرأة والسلام والأمن، من 51 في المائة إلى 69 في المائة، في حين زاد عدد النساء من المجتمع المدني المدعوات للتحديث في الجلسات الرسمية للمجلس، من 25 في الفترة من 2000 إلى 2015 مقارنة بـ 62 في عام 2021 وحده. ونتيجة لذلك، تدعو قرارات المجلس الآن بشكل روتيني وقاطع إلى تخصيص حصص للنساء وتنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وإضافة إلى ذلك، أخذت قرارات المجلس تناول الأعمال الانتقامية ضد بناء السلام من النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان. وفي بعض الحالات، عمد المجلس إلى طلب نشاط محدد لمعالجة استبعاد النساء من هيئاته التنفيذية، من قبيل مؤتمر للأطراف في عملية السلام في مالي أو خطة عمل لمعالجة نقص تمثيل المرأة في مفاوضات السلام في قبرص. ومن خلال فريق الخبراء غير الرسمي وقنوات أخرى، ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

46 - وتولت هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنسيق تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2022/740)، الذي دق ناقوس الخطر بشأن العودة إلى الوراء فيما يتعلق بأهداف الأمين العام للعقد (انظر S/2020/946). وتضمن التقرير توصيات بشأن كيفية النهوض بتلك الأهداف، مع إيلاء اهتمام خاص لمسألة تحسين حماية المدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام من النساء. وكلف الأمين العام الهيئة ومفوضية حقوق الإنسان بمتابعة التوصيات، بالشراكة مع الدول الأعضاء.

47 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة القيام بدور حاسم في وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية متمحورة حول إحداث أثر بشأن المرأة والسلام والأمن، ودعمت أكثر من 40 دولة عضواً في الوفاء بالالتزامات الجديدة والقائمة في هذا الصدد. واعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2022، اعتمدت 104 بلدان وأقاليم خطط عمل مخصصة بشأن المرأة والسلام والأمن، ووضعت 12 منظمة إقليمية استراتيجيات أو خططاً إقليمية. وواصلت الهيئة العمل بمثابة أمانة للشبكة العالمية لمراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن⁽²⁰⁾. ويسرت الهيئة، في إطار دورها القيادي والتنسيقي، عقد دورات للتعليم التقني بمشاركة 92 دولة عضواً ومنظمة إقليمية تابعة للشبكة، وجهات تنسيق تابعة للأمم المتحدة، وممثلي المجتمع المدني، بهدف تشجيع الممارسات الابتكارية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

48 - وتماشياً مع قرار مجلس الأمن 2242 (2015) و 2467 (2019) والخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكتها مع مكتب مكافحة الإرهاب وأعضاء اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب لتعزيز النهج المراعية للمنظور الجنساني. وفي عام 2022، قادت الهيئة التنسيق والإحاطات بشأن المنظور الجنساني في مختلف الأفرقة العاملة التابعة للاتفاق وساهمت في المناقشات حول الفعالية المؤسسية في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نظمت الهيئة، بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني باعتماد نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في منع الإرهاب ومكافحته وبالتعاون مع الشركاء، حلقة عمل للدعوة لمدة يومين لدعم النهج المراعية للمنظور الجنساني لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في طشقند. ونتيجة لذلك، سيجري في السنتين

(20) انظر <https://wpsfocalpointsnetwork.org/>

المقبلتين وضع وتنفيذ توجيهات وطنية بشأن النهج المراعية للمنظور الجنساني في سياق أوزبكستان من خلال اتباع نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة".

49 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة للقيام بدور رائد في تعزيز بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني ودعم مبادرات منع نشوب النزاعات وبناء السلام التي تقودها النساء والشابات. وحافظت الهيئة على شراكتها القوية مع مكتب دعم بناء السلام التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وأيدت تنفيذ لجنة بناء السلام لتنفيذ استراتيجيتها الجنسانية. وفي عام 2022، حثت الدول الأعضاء لجنة بناء السلام على استخدام أدوارها الاستشارية والتنظيمية للنظر في تأثير تغير المناخ على بناء السلام. وبعد ذلك، في آذار/مارس 2022، عُقد اجتماع على مستوى السفراء لدعم الدول العشر التي تشملها استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وركز الاجتماع على سبل معالجة مسائل تدهور المناخ من منظوري بناء السلام والتنمية، مع إيلاء اعتبار خاص للجهود الرامية إلى استهداف النساء والشباب. وفي أيار/مايو، عقد اجتماع آخر على مستوى السفراء بشأن أثر تغير المناخ على بناء السلام في جزر المحيط الهادئ، أعيد فيه التأكيد على ضرورة اتباع نهج شامل وإشراك النساء والشباب.

50 - وواصلت الهيئة عملها مع جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون التابعة للأمم المتحدة، بأساليب شملت نشر [مذكرة توجيهية مشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن](#)⁽²¹⁾. وأبرزت المذكرة القيمة الحالية والمحتملة لجهة التنسيق العالمية بوصفها آلية تنسيق لدعم سيادة القانون المراعية للمنظور الجنساني، والتي يمكن للأمم المتحدة من خلالها أن تعزز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بمزيد من الفعالية.

51 - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دمج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن كموضوع شامل في الأولويات السبع المحددة في مبادرة الأمين العام المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، وهي امتداد لمبادرة [العمل من أجل حفظ السلام](#) للفترة من 2021 إلى 2023⁽²²⁾. وظل [صندوق مبادرة إلسي](#) لتعزيز مشاركة المرأة في القوات النظامية لعمليات السلام⁽²³⁾، الذي تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة كأمانة له، يدعم البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في جهودها الرامية في زيادة عدد النساء النظاميات اللاتي يتم نشرهن في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وحتى الآن، أجرى الصندوق جولتين للبرمجة وقدم الدعم المالي إلى 20 مؤسسة أمنية في 14 بلدا مساهما بقوات وبأفراد شرطة، وكذلك في عملية سلام واحدة تابعة للأمم المتحدة في لبنان. وتشمل النتائج الرئيسية لهذا الدعم التزامات رفيعة المستوى من جانب 14 مؤسسة أمنية في تسعة بلدان بإجراء تقييم مفصل للحواجز التي تعوق مشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة للسلام، فضلا عن التزامات بتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال أنشطة وضع سياسات في أربع مؤسسات أمنية. وإضافة إلى ذلك، نظمت الهيئة دورة تدريب الضابطات العسكريات باللغتين الإنكليزية والفرنسية لأكثر من 900 من النساء العسكريات من جميع أنحاء العالم رشحن حكومات بلدانهن استعدادا للنشر في بعثات حفظ السلام.

(21) انظر www.unwomen.org/sites/default/files/2022-10/Women-peace-and-security-and-the-UN-Global-Focal-Point-for-the-Rule-of-Law-en.pdf

(22) انظر <https://www.un.org/ar/A4P/>

(23) انظر <https://elsiefund.org/>

52 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة رصد الاتجاهات العالمية في التمويل الموجه لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والإبلاغ عنها. وفي عام 2022، ساهمت الهيئة، بالتعاون مع ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني وشركاء المجتمع المدني، في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تمويل بناء السلام من خلال سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة التي ركزت على تحديد سبل لدعم أعمال بناء السلام التي تقودها النساء بشكل هادف وعلى تطوير استراتيجيات نسوية لتمويل عالي الجودة لبناء السلام. وقد ارتكز قرار الجمعية العامة 305/76 بشأن تمويل بناء السلام، الذي اتخذ في أيلول/سبتمبر 2022، إلى الاجتماع الرفيع المستوى. وقد اعترُف، في القرار، بالفجوة في إشراك المرأة بصورة مجدية في صنع القرار، وجرى حثُّ الجمعية العامة على بذل جهود لتمويل المبادرات التي تدمج مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في تخطيط أنشطة بناء السلام والحفاظ على السلام على جميع المستويات، وفي تنفيذ تلك الأنشطة والإبلاغ عنها. كما أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقييماً لتنفيذ الهدف المالي للمساواة بين الجنسين بما لا يقل نسبته عن 15 في المائة داخل الأمم المتحدة، بما في ذلك الأفرقة القطرية، وهو ما استندت إليه قرارات اللجنة التنفيذية التي أنشأها الأمين العام. وقد أسهمت شراكة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع صندوق بناء السلام في تحقيق منافع كبيرة. وفي عام 2021، خصص الصندوق 47 في المائة (92,3 مليون دولار) من إجمالي مخصصاته لدعم المساواة بين الجنسين، متجاوزاً هدفه التموليين البالغين 15 في المائة و 30 في المائة للمساواة بين الجنسين، وتضمنت جميع حزم الأهلية القطرية الثلاث الخاصة بصندوق بناء السلام تحليلاً للنزاعات مراعيًا للمنظور الجنساني، مقارنة بأربعة من أصل خمسة في عام 2020. وبالنسبة لمبادرة تعزيز الشؤون الجنسانية والنهوض بالشباب، وافق الصندوق على 38 مشروعاً، بلغ مجموعها 51,5 مليون دولار، في 23 بلداً - وهو رقم قياسي للمبادرة - تم تخصيص 4,6 ملايين دولار منها لستة مشاريع تشترك في قيادتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وإضافة إلى ذلك، وافق الصندوق، من خلال محفظته العادية، على تخصيص 14,1 مليون دولار للهيئة في 13 بلداً.

53 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل كأمينة لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني⁽²⁴⁾، الذي يقدم نموذجاً جيداً للتمويل المباشر والمكثف والمرن لمنظمات المجتمع المدني النسائية. فقد حشد الصندوق، منذ إنشائه في عام 2016، أكثر من 118 مليون دولار وقدم الدعم لأكثر من 850 منظمة مجتمع مدني نسائية محلية في البيئات المتضررة من النزاعات وفي سياقات العمل الإنساني، تلقى نصفها تقريباً تمويلاً من خلال الأمم المتحدة لأول مرة. وقد دعم الصندوق 24 تخصيصاً لاعتمادات تمويلية في 32 بلداً وأثبت مرونته في الاستجابة للأزمات الجديدة والناشئة. وتقدر الصندوق بتقديم تمويل مؤسسي بالغ الأهمية إلى 95 منظمة مجتمع مدني نسائية محلية لمساعدتها على حماية وجودها وتعزيز قدراتها والتكيف مع التحديات المتغيرة. ووفرت نافذة الاستجابة السريعة التابعة للصندوق فيما يتعلق بمشاركة المرأة في عملية السلام وتنفيذ اتفاقات السلام دعماً محدد الأهداف ودعماً مرناً لأكثر من 50 منظمة مجتمع مدني في 16 بلداً، بما في ذلك أفغانستان وكولومبيا وليبيا واليمن. وفي عام 2022، فتح الصندوق نافذة تمويل مخصصة للمدافعات عن حقوق الإنسان لدعم مشاركتهن في بيئات الأزمات والنزاعات وضمان حمايتهن.

54 - وواصلت الهيئة استضافة أمانة ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني⁽²⁵⁾. وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2022، استثمرت 186 جهة موقعة، من بينها دول أعضاء، ومنظمات إقليمية، وكيانات تابعة

(24) انظر <https://wphfund.org/>.

(25) انظر <https://wphcompact.org/about-the-compact/>.

للأمم المتحدة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، في أكثر من 1 000 إجراء لتحقيق الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والمساواة بين الجنسين في العمل الإنساني. وكجزء من إنشاء عملية طوعية للرصد والمساءلة بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، كشف الاتفاق النقاب عن مجموعة شاملة من مؤشرات الرصد في تشرين الأول/أكتوبر 2022 لتتبع التقدم المحرز في إجراءات الاتفاق على مدى السنوات الخمس التالية. وقد وضع الموقعون على الاتفاق المؤشرات من خلال عملية تشاركية تشاورية رمت إلى تعزيز جمع البيانات وتبادل المعلومات بشأن المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني وتقادي الازدواجية مع آليات الرصد القائمة.

باء - العمل الإنساني

55 - خلال الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في استضافة مناسبة رفيعة المستوى عن أهمية تمثيل المرأة في تخطيط العمل الإنساني وتنفيذه والسبل التي يؤدي بها ذلك إلى تحقيق نتائج إنسانية أفضل.

56 - ومُنحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العضوية الكاملة في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مع التركيز على دورها في مساعدة منظومة العمل الإنساني على المساءلة الذاتية عن التزاماتها الجنسانية في العمل الإنساني. وإضافة إلى ذلك، أصبحت الهيئة رئيسة الفريق المرجعي المعني بنوع الجنس التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ممثلة للأمم المتحدة، وقادت عملية إعداد التقرير الإطاري السنوي للمساءلة الجنسانية، الذي يستخدم كأداة أساسية في النظام الإنساني العالمي لرصد التقيد بالسياسة الجنسانية للجنة في جميع بيانات العمل الإنساني الرسمية. وقدم تقرير عام 2021 أدلة على حدوث تقدم متفاوت على الصعيد العالمي، مصحوباً بنتائج متفاوتة على المستوى الميداني. وعلى الرغم من التشابه مع عام 2020، ففي عام 2021، عكست نسبة 80 في المائة من نواتج فريق المسؤولين الرئيسيين للجنة معايير والالتزامات السياسة الجنسانية، فقد لوحظ تحسن كبير على الصعيد الميداني، حيث أظهرت 86 في المائة من الاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية استخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والعمر وتحليل جنساني. ومع ذلك، لوحظ أيضاً في التقرير انخفاض في المشاورات مع المجموعات النسائية المحلية، من 68 في المائة في عام 2020 إلى 65 في المائة في عام 2021. وتهدف هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها عضواً في اللجنة، إلى المساعدة على معالجة هذه الثغرات في الامتثال من أجل المضي قدماً.

57 - وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنسيق أعمال الأفرقة العاملة المعنية بالمساائل الجنسانية في سياق العمل الإنساني على الصعيدين الإقليمي والقطري، وعملت مباشرة مع المنظمات التي تقودها النساء وغيرها من منظمات المجتمع المدني لضمان مشاركتها الفعالة في الاستجابات الإنسانية. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على سبيل المثال، استخدمت الهيئة منصات شبكية لتنظيم دورات تدريبية بشأن مواضيع إنسانية رئيسية خلال جائحة كوفيد-19. ونتيجة لذلك، أصبحت الاستجابة الإنسانية في كوكس بزار، بنغلاديش، أكثر شمولاً لمشاركات من منظمات تقودها نساء لا يتحدثن الإنكليزية. وفي أفغانستان، ساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إنشاء فريق استشاري نسائي أفغاني مستقل تابع للفريق القطري للعمل الإنساني، وعلى كفالة مراعاة أصوات النساء والفتيات الأفغانيات على أعلى مستويات صنع القرار الإنساني في البلد.

سادسا - الدعم المقدم لتنفيذ التوجيهات في مجال السياسات

58 - تعد ترجمة القواعد والسياسات والمعايير العالمية إلى أنشطة تنفيذية تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات أمر أساسي لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتدعم الهيئة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تنمية القدرات الوطنية، بسبل منها تقديم المشورة في مجال السياسات والدعم البرنامجي. ويشمل ذلك تقديم الدعم في الأعمال التحضيرية للدورات السنوية للجنة وضع المرأة، وفي أعمال متابعتها. وتماشيا مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في عام 2020 (قرار الجمعية العامة 233/75)، تعهدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في خطتها الاستراتيجية للفترة 2022-2025 بدمج التقنيات والابتكارات الرقمية كأدوات لتسريع النتائج عبر المجالات المواضيعية. وتسترشد الأنشطة التنفيذية للهيئة بقوة بالالتزامات بالابتكار المراعي للمنظور الجنساني والتغيير التكنولوجي التي تم التعهد به في الاستنتاجات المتفق عليها سابقا.

59 - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الحكومات في إدماجها للمنظور الجنساني في السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجيات المراعية للمنظور الجنساني المتصلة بالابتكار والتغيير التكنولوجي. وقدمت الهيئة دعما كبيرا إلى الحكومات وسائر الجهات الشريكة في جهودها الرامية إلى تعزيز قدراتها على تنفيذ الأولويات الوطنية. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه، وتعزيز عمل الوكالات والمؤسسات الوطنية، والنهوض ببناء القدرات والتمكين.

60 - وفيما يتعلق بمنع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في بوليفيا، ودعمت وزارة الرئاسة ووزارة العدل، لوضع استراتيجية وطنية لمكافحة العنف الرقمي ضد النساء والفتيات. كما طورت الهيئة تطبيقا للهاتف المحمول لمساعدة النساء المعرضات لخطر العنف في 32 بلدية. وفي الهند، طورت هيئة الأمم المتحدة للمرأة روبوت الدردشة القائم على الذكاء الاصطناعي "سامبال" لتعزيز الوصول إلى الخدمات والموارد والأدوات الأساسية، فضلا عن آليات إبلاغ للنساء والفتيات المتضررات من العنف الجنسي والجنساني. وفي تيمور - ليشتي، دعمت الهيئة المجتمع المدني في الجهود الرامية إلى الحد من وصمة العار التي تعاني منها الناجيات من خلال التوعية والتدريب اللذين يوفران الوصول إلى مهارات الرعاية الذاتية ودعم الأقران، بما في ذلك طلب المساعدة من خلال تطبيق للهاتف المحمول. وفي الفلبين، استخدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قنوات مبتكرة لنشر معلومات تتعلق بمنع العنف والاتجار بالعاملات المهاجرات، بينما عملت في بنغلاديش على تعزيز مهارات الطالبات في مجال الإعلام ومحو الأمية الرقمية لمواجهة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة. وفي كينيا، اعتمدت الهيئة، بالشراكة مع منظمة مساعدة الرعاية الصحية في كينيا، تكنولوجيا تتيح للناجيات من العنف الجنساني إمكانية الوصول الفوري إلى الخدمات. وإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة بتطوير أو تفعيل تطبيقات للهاتف المحمول لمساعدة النساء على الوصول إلى خدمات الدعم في ألبانيا والجبل الأسود وجورجيا وصربيا.

61 - وفيما يتعلق بتعزيز عمل الوكالات والمؤسسات الوطنية، أنشأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في البرازيل منصة شبكية تضمنت دورات تدريبية تهدف إلى تعزيز نهج يتعلق بالعنف ضد المرأة وأعمال الرعاية لفائدة موظفي وزارة شؤون المواطنة. وفي مولدوفا، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتجربة استخدام الواقع المعزز والافتراضي كأداة لتدريب ضباط الشرطة وغيرهم على بروتوكولات التصدي للعنف ضد المرأة. وفي كولومبيا، زودت الهيئة 12 مركزا للشرطة الأسرية بمعدات رقمية لتعزيز نهج شامل لإزاء العنف ضد المرأة.

وفي إكوادور، دعمت الهيئة المجلس القضائي من خلال إحصاءات محدثة عن الوفيات العنيفة للنساء من خلال المنصة الرقمية "FemicidiosEC". وفي الهند، أنتجت الهيئة، بالشراكة مع الحكومة، أداة للإدارة الإلكترونية لتكون بمثابة بوابة لمعلومات للميزنة المراعية للمنظور الجنساني، وهي أيضا بمثابة أداة للتعلم الذاتي. وبالمثل، ساعدت الهيئة في كينيا المراقب المالي على وضع نظام معلومات لإدارة الميزانية يتيح تصنيف بيانات النفقات حسب نوع الجنس وتوجيه البرامج والسياسات فيما بعد باستخدام الميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

62 - وفيما يتعلق ببناء القدرات والتمكين، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع بلدان منطقة البحر الكاريبي لوضع مجموعات أدوات رقمية بشأن سياسات تتعلق بتمكين المرأة. وإضافة إلى ذلك، تعمل على إنشاء مرافق مكتب المساعدة الرقمية لزيادة الوعي بالدعم والحوافز المتاحة للمزارعات ورائدات الأعمال في المنطقة. وفي شيلي والمكسيك، نفذت الهيئة نسخة نموذجية شبكية لبرنامج الفرصة الثانية للتعليم، الذي يمكن النساء من إعادة الالتحاق بالتعليم الرسمي والحصول على التدريب المهني. وفي السنغال، أعدت الهيئة تدريبا على بناء القدرات منخفض التقنية وقائما على الصوت مصمما خصيصا لتلبية احتياجات المرأة الريفية، وتم تقديمه بالكامل من خلال الهواتف المحمولة. وعززت الهيئة الاستقلال الاقتصادي للمرأة في كوستاريكا ومالي من خلال دعم منصة التجارة الإلكترونية للشراء من النساء (Buy from Women)، التي تسمح لرائدات الأعمال ببيع منتجاتهن مباشرة إلى المستهلكين. وفي الفلبين، أطلقت الهيئة، بالشراكة مع منظمة النساء المتصلات بالإنترنت، برنامج التدريب التجريبي للنهوض بشرح بيانات الذكاء الاصطناعي (Elevate AIDA)، الذي يعمل مع رائدات الأعمال لتعزيز مهاراتهن في التشفير وتوسيم البيانات ومساعدتهن على نقل أعمالهن المادية إلى الإنترنت. وفي إثيوبيا، دعمت الهيئة وزارة شؤون المرأة والشؤون الاجتماعية وشركاء آخرين في الجهود الرامية إلى تزويد المبتكرين والمبرمجين الشباب بحلول تكنولوجية من خلال مبادرة "الفتيات الأفريقيات يستطعن البرمجة"⁽²⁶⁾. وفي جورجيا، دخلت الهيئة في شراكة مع الجامعات وبرنامج "النساء التقنيات التابع لشركة غوغل" (Google Women Techmakers) ومركز التدريب الرقمي "FabLab" لإدارة برنامج تدريبي، تلاه تدريب داخلي يهدف إلى رفع مهارات الشباب فيما يتعلق بالترميز وتطوير القدرات الشبكية والتسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وفي بابوا غينيا الجديدة، نظمت الهيئة أنشطة لسبع منظمات نسائية تدير ملاجئ آمنة للناجيات من العنف الجنساني تتعلق ببناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والإلمام بالحاسوب. وفي فيجي، أقامت الهيئة شراكة مع الجامعة الوطنية الأسترالية لوضع وحدة تدريبية بشأن الأمن السيبراني للبائعين في السوق. وفي آسيا الوسطى وأوروبا، أطلقت الهيئة حملة "استيقظ لا تتم: إعادة تصور حكايات خرافية لجيل جديد"⁽²⁷⁾، تضمنت مجموعة إقليمية تتألف من 28 حكاية شعبية تهدف إلى إلهام الأطفال للنجاح في أدوار غير تقليدية. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، طورت الهيئة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منصة تعليمية رقمية حول سبل العيش القادرة على تحمل تغير المناخ باستخدام الطاقة المتجددة لرائدات الأعمال والشركات الصغيرة

(26) انظر www.ungei.org/blog-post/closing-gender-gap-ict#:~:text=The%20African%20Girls%20Can%20Code,careers%20in%20the%20ICT%20sector

(27) انظر <https://interactive.unwomen.org/eca/fairytales/en/index.html>

والمتوسطة التي تقودها نساء كجزء من مبادرة "إمباور: نساء من أجل مجتمعات قادرة على التكيف مع المناخ"⁽²⁸⁾.

سابعاً - خاتمة

63 - في سياق تباطؤ معدل التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، مقترنا بأزمات متعددة ومتشابكة تؤثر على نحو غير متناسب على النساء والفتيات، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم المعياري الفعال للعمليات والهيئات الحكومية الدولية. وإضافة إلى ذلك، عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال الحصول على العضوية الكاملة في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، قدرتها على مساءلة النظام الإنساني عن التزاماته الجنسانية. وعززت الهيئة حواراتها وشراكاتها واستفادت من التزاماتها في مجالات مواضيعية بالغة الأهمية. وواصلت سد الثغرات في البيانات ودعم السياسات والبرامج والمبادرات المسترشدة بالأدلة على الصعيدين الإقليمي والوطني، وهي تسهم في التعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو يراعي المنظور الجنساني.

64 - وتتيح الدورة السابعة والستون للجنة وضع المرأة فرصة هامة لتقييم التقدم المحرز ومعالجة الثغرات والتحديات في إدماج المنظور الجنساني في الابتكار والتغير التكنولوجي والتعليم في العصر الرقمي، وفي ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة ومجدية في جميع عمليات صنع القرار. وستدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة عمل اللجنة لأنها تعزز الإطار المعياري العالمي بالتزامات طموحة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية لهن في سياق أزمات عالمية متشابكة.

(28) انظر www.empowerforclimate.org/en/about-us.